نص ردن

▪ علاء حسن

تسريح القادة العسكريين

القرار الأخير للقائد العام للقوات المسلحة رئيس الحكومة بإجراء تغييرات داخل المؤسسة الأمنية طالت كبار القادة السياسيين، أثار الكثير من تساؤلات الأطراف المشاركة في الحكومة، والسؤال حق مشروع حتى بالنسبة للمواطنين الذين يدفعون يوميا ضريبة الإجراءات الأمنية المشددة بانتظار طويل وتذمر يصل في بعض الأحيان إلى الإقامة الجبرية في البيوت والتفرغ للأعمال المنزلية بمساعدة الزوجات بنقل قناني الغاز من مكان إلى آخر، وتنظيف الحديقة، والقرار لم تتوضح ملامحه على ارض الواقع حتى الآن فهل تبقى السيطرات جاثمة على الصدور؟، وهل يتم الاستغناء عن الحواجز الكونكريتية؟ وهل من شملهم التغيير وتولوا مناصب جديدة سيعتمدون ستراتيجية أمنية بفتح الجسر المعلق، والمرور داخل المنطقة الخضراء كل صباح واداء التحية للمسؤولين؟ كما كان يفعل ركاب حافلة الريم المتوجهة من الناصرية الى السماوة برفع أيديهم للسلام على مراقد، يقال انها تضم قبور الأولياء الصالحين، سرعان ما اختفت بعد إنشاء طريق المرور السريع من الرطبة إلى البصرة.

يقال ان التغيير شمل أيضا رئيس اركان الجيش بابكر زيباري، ولكن نائب رئيس لجنة الامن والدفاع النيابية اسكندر وتوت استبعد ذلك، في حين نقلت فضائية تابعة لاحد الاحزاب المتنفذة في الحكومة إبعاد زيباري من منصبه، والتقت بمحللين سياسيين وخبراء عسكريين لإبداء رأيهم بخطوة القائد العام بتسريح القادة العسكريين، وشد "يطغاتهم" وتسليم اسلحتهم وترويج معاملاتهم من قبل قلم الوحدة، مع الاحتفاظ بالكنية، لانها ربما تنفع حينما يتفاقم الصراع السياسي، وتبرز الاعتراضات على القرار فيتم كشف الملفات وما تحتويه الكنية من قضايا فساد مالي وإداري واستغلال المنصب لتحقيق مصالح شخصية، ومثل هذا الاحتمال وارد جدا في هذه الأيام، لان كل طرف يدعي بأنه يمتلك ملفات خطيرة ضد فلان وفلان، وبإمكانه أن يضع معظم المسؤولين تحت طائلة القضاء ثم اعتقالهم بالسجن مدى الحياة، ويا ستار من آراء المحللين فهؤلاء وباستثناءات قليلة جدا يدعمون دائما القرار الحكومي بقطع البطاقة التموينية عن المواطنين من رواد البارات والملاهي، أو الذين يستمعون للاغاني في الأماكن العامة، ويروجون لثقافة تصادر الأعراف والتقاليد السائدة.

وسط الأجواء المشحونة في ظل استمرار الأزمة السياسية، وحصول عمليات تفجير مفخخات وعبوات حتى في داخل مناطق يقال عنها إنها مستقرة امنيا وليست ساخنة، سينتظر العراقيون الغاية من تغيير القادة العسكريين او تسريحهم، علما انهم كانوا في وقت سابق مسؤولين عن ادارة الملف الأمني في العاصمة بغداد، وغيرها من المدن الأخرى، وبصريح العبارة وبعد معاناة استمرت أكثر من ثماني سنوات بسبب عدم استكمال قدرة القوات العراقية، وتصاعد العمليات الإرهابية، لا يريد العراقيون من الفريق الركن الفلاني سوى توضيح الصورة بإبعادها الكاملة، ووضع النقاط على الحروف لتوضيح العجز في حفظ امن المواطنين، وأسباب التغييرات التي طالت كبار القادة السياسيين، وهل بينهم رئيس أركان الجيش، وإذا كانت تلك الفضائية صادقة في أخبارها فمعنى ذلك اشعال فتيل ازمة جديدة، لا تحتاج إلى وقود لان قانون النفط والغاز مازال معطلا من الدورة التشريعية السابقة.

(المدى) تنشر تقويم الوزارات الخدمية قبل مناقشته في البرلمان

الإعمار والإسكان في طليعة الجدول والاتصالات الأقل انجازاً.. والنسب تتفاوت بين المحافظات

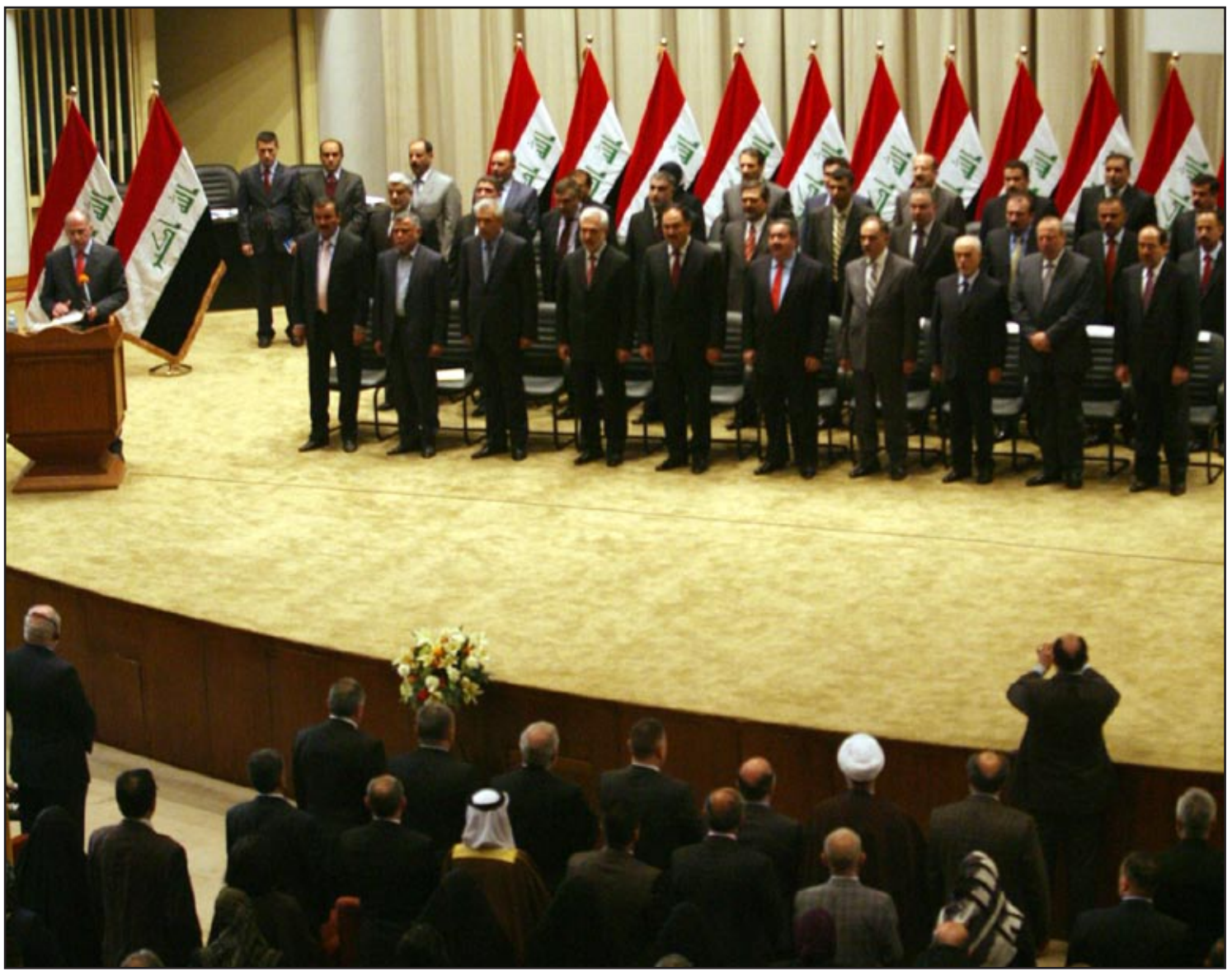

الوزراء في البرلمان ... ارشيف

مع اقتراب انتهاء العد التنازلي لتضييف الوزراء الخدميين في مجلس النواب ومعرفة تقويم أدائهم خلال السنة التي مرت من عمر الحكومة، اعطت لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية تصورا أوليا حول نسبة انجاز بعض هذه الوزارات، وحسب اللجنة فقد جاءت وزارة الإعمار والإسكان في مقدمتها في حين تذيلت وزارة الاتصالات التقويم.

□ بغداد / دعاء آزاد

وكان من المتوقع إقالة الوزراء الذين لم ينفقوا ٧٠ بالمئة في ميزانيتهم، غير ان اللجنة استبعدت ذلك، وقالت "إن الأجواء السياسية المشحونة اخذت فصلا كبيرا في هذا السياق وبالتالي فأن أي قرار غير عادي وفق المعطيات الحالية من الممكن ان يفضي الى ازمة جديدة تضاف إلى الوضع الحالي.

عضو اللجنة إحسان العوادي قال في حوار مع (المدى) أمس، "إن هناك بعض الوزارات الخدمية لم تكن بالمستوى المطلوب مثل وزارة الاتصالات التي جاءت في أدنى المستويات مقارنة غيرها.

بالمقابل فقد كانت وزارة الإعمار والإسكان في مقدمة الجدول بنسبة انجاز تتجاوز ٨١٪ وتليها البلديات بنسبة ٧١٪، وتابع "ننتظر تقويم باقي الوزارات ، مشيرا الى انه يفترض ان اي وزارة لم تحقق ٧٠٪ من الأعمال سيفصل الوزير ويستبدل لكن في ظل الأجواء السياسية المشحونة اعتقد لن ينفذ هذا القرار على حد قوله".

وأوضح العوادي "أن من خلال تقييمنا أداء الوزارات الخدمية اتضح أن المحافظات غير متساوية من جانب عمليات الإعمار، اذ أن ١٧ وزارة لم تضع محافظة الديوانية ضمن خطتها على مدار ٣ سنوات مضت".

وانتقد العوادي الأموال التي وضعت للوزارات الخدمية عام ٢٠١١ قائلا "إن أسباب الإخفاق: قلة المخصصات للوزارات الخدمية إذ لو ضخت جميع الميزانيات المخصصة لهذه الوزارات في وزارة واحدة لا تكفي للنهوض بالواقع الخدمي لان البنى التحتية للعراق مدمرة وهذه التركة من المؤكد ستلقي بظلالها على اداء الوزارات ، وبين أن عدم وجود كفاءات ادارية وقانونية جيدة خاصة في المحافظات، هو أيضا سبب في الإخفاقات، وأوضح "أن المرحلة المقبلة ستشهد مناقشة قانون العمل بالأجل الذي سيكون بمثابة طفرة للإعمال الخدمية في العراق لأنه سيضخ أموالا كبيرة لتلك المشاريع وهذا سيساعد في انجاز المشاريع بوقت اقل وجوده أعلى".

وطالبت لجنة الخدمات، بزيادة حصة الوزارات الخدمية الخمس من ميزانية ٢٠١٢ لتحسين الواقع الخدمي في البلاد، مشيرا إلى أن المبالغ المخصصة للميزانية التشغيلية ستعيق زيادة حصة الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وكانت الحكومية العراقية قد أعلنت، في أيلول الماضي، عن ميزانية عام ٢٠١٢ والتي ستبلغ ١١٢ مليار دولار بزيادة ٣٦٪ عن موازنة العام الحالي ٢٠١١، بعجز قدره ٢٠ مليار دولار، وبتخصيص ١٧ مليار دولار للأمن والتسليح.

وقال العوادي إن "الوزارات الخدمية الخمس وهي: وزارة الإعمار والإسكان، ووزارة البلديات، ووزارة النقل، ووزارة الاتصالات، وأمانة بغداد بحاجة إلى زيادة حصصها من ميزانية ٢٠١٢ لكي تتمكن من مواصلة عملها في تنفيذ المشاريع الخدمية في البلاد"، مبينا أن "لجنة الخدمات والإعمار عند لقائها وزراء تلك الوزارات حثتهم على المطالبة بالزيادة".

وكانت عضو لجنة الخدمات والإعمار كميلة الموسوي قد أعلنت في وقت سابق عن أن لجنتها بصدد دراسة مشاريع قوانين الوزارات الخدمية الخمس، مبينة أن مشاريع تلك القوانين مهمة ويجب الإسراع في تشريعها لما لها من أهمية في تحسين الواقع الخدمي في البلاد. ومن المقرر أن يتمّ التصويت على ميزانية ٢٠١٢ في مجلس النواب نهاية العام الحالي، ويتوقع خبراء اقتصاديون أن تزيد مبالغ ميزانية العام المقبل نظرا لارتفاع أسعار النفط.

يذكر أن العاصمة بغداد وباقي مدن محافظات البلاد تعاني تردي الواقع الخدمي والمعيشي حيث تشهد دوائر الدولة ومؤسساتها تفشي الفساد المالي والإداري في جميع مفاصلها.

مطالبات بتعديل قانون الأيتام وحسم تعويضات المتضررين

□ بغداد / المدى

طالبت لجنة حقوق الإنسان النيابية أمس بتعديل قانون الأيتام في العراق بشكل يسمح لليتيم البقاء في دور الدولة حتى عمر ٢٥ عاما بدلا من ١٨ كما طالبت بحسم تعويضات المتضررين. وتقول وزارة حقوق الإنسان إن العراق يضم النسبة الأكبر من الأيتام في العالم العربي وان أعدادهم بدأت بالازدياد خلال السنوات الأخيرة. وقالت عضو اللجنة النائبة أشواق الجاف لوكالة كردستان (آكانيوز) إن "دراسة ميدانية قامت بها اللجنة لعدد من دور الأيتام في العراق وجدت هناك مشكلة لدى بعض الأيتام ممن يبلغوا عمر ١٨ عاماً ويضطروا لترك دور الدولة حسب القانون". ولفتت إلى أنهم في هذا العمر قد "لا يملكون سكناً ملائما أو حتى فرصة عمل كي يعتاشوا منها مما يعرضهم للضياع من جديد". وأضافت الجاف أن "المقترح سبق أن قدم إلى المشاور القانوني في اللجنة ومنذ أكثر من أربعة أشهر للبت في تعديل القانون لكنه تأخر بسبب تلكؤ عمل المشاور بالرغم من أهمية الموضوع كونه يخص شريحة الأيتام في العراق ومن دون إيضاح أسباب مقنعة لذلك". وقالت إن التعديلات شملت إمكانية تخصيص أقسام داخلية للأيتام بعد خروجهم من دور الدولة بإشراف الحكومة لأجل إعانتهم على مواصلة الحياة وإيجاد فرصة عمل مناسبة تمكنهم من الانخراط بالمجتمع. وكانت التقارير الدولية قد أشارت في آخر إحصائية لها إلى أن عدد الأيتام في العراق بلغ نحو خمسة ملايين طفل أي ما نسبته ١٦٪ من السكان.

وفي سياق آخر قالت الجاف إن الكثير من ملفات المتضررين لم يتم البت بها بسبب تأخر لجان تقدير الأضرار في تقديم كشوفاتها الميدانية. وأضافت أن "اللجنة طالبت بزيادة رواتب المعاقين أسوة بالرواتب المماثلة لإقرانهم وجعلها ٥٠٠ ألف دينار شهريا لكن القرار شمل فقط منتسبي وزارة الداخلية في الفترة الحالية".

خطة عملية لحلّ مشكلة السكن في البصرة

□ البصرة / ريسان الفهد

كشف مدير قطاع الإسكان المهندس علي عبد الكريم علي، عن وضع خطة عمل تسهم بحل مشكلة السكن، وبشكل كبير خلال فترة زمنية تقدر بثلاث سنوات.

وقال للمدى "تتضمن الخطة عدة محاور من أبرزها، تهيئة الأراضي وإلزام الجهات الرسمية المالكة للأراضي ببنائها أو عرضها للاستثمار، و تشجيع المالكين لبناء أراضيهم عن طريق التمويل من البنوك أو لاستثمار أو المشاركة مع الغير، و تقديم طلب من وزارة البلديات المتعاقدة مع الشركة الاستشارية الجيكية المنفذة لمشروع التصميم الأساسي للإسراع بإيجاد حل لمشاكل أراضي شط العرب المخصصة لسكن منتسبي اغلب الدوائر الحكومية والمتوقفة بسبب تأخر انجاز التصاميم".

وأضاف "توجيه الدوائر الحكومية بتخصيص ميزانية تشغيلية لبناء مساكن لموظفيهم في كل سنة مالية بالإضافة إلى حث المصرف العقاري وصندوق الإسكان بتسهيل عملية إقراض المواطنين لبناء المساكن وبالخصوص الموظفين عن طريق كفالة من دوائرهم."

وأشار إلى أن الخطة تضمنت أيضا "دعوة هيئة الاستثمار في البصرة والهيئة الوطنية بضرورة تسهيل الإجراءات المتبعة للحصول على إجازات الاستثمار للمشاريع السكنية".

وبين أن "الخطة تضمنت أيضا وضع تصاميم المشاريع السكنية من قبل المكاتب الاستشارية الأجنبية لتوخي السرعة والكفاءة العالية وجلب الخبرات والتكنولوجيا الحديثة وللمساعدة على الأشراف الهندسي على المشاريع وذلك لقلة المهندسين المجربين".

وشدد مدير قطاع الإسكان على ضرورة انتخاب الطرق الحديثة في بناء الوحدات السكنية والتي تمتاز بالمتانة والسرعة والعزل الحراري الجيد وإحالة المشاريع السكنية الكبيرة إلى شركات عالمية أجنبية لأنها تلتزم بتنفيذ المشاريع بالوقت المحدد وللاستفادة من إمكانياتها الفنية.

الصحة تقرّر إغلاق ٤٠٠ صيدلية غير مجازة

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الصحة العراقية امس الاربعاء، عن إغلاق ٤٠٠ صيدلية غير رسمية في جميع أنحاء البلاد.

وقال المفتش العام في الوزارة عادل محسن لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) اليوم إن "وزارة الصحة أغلقت ٤٠٠ صيدلية وهمية لا تحمل مواصفات الصيدليات الرسمية توزعت في جميع أنحاء العراق، وهي تعمل بصورة غير رسمية ومخالفة لتعليمات وزارة الصحة". وأضاف أن "وزارة الصحة اتفقت مع نقابة الصيادلة على غلق الصيدليات التي لا يعمل فيها مختصون والتي لا تملك شهادة عمل من نقابة الصيادلة". وتابع ان "الصيدليات الوهمية تنتشر بشكل كبير في المناطق الفقيرة وهي تبيع أدوية انتهت صلاحيتها بسبب رخصها وقلة الوعي الصحي في تلك المناطق الفقيرة"، مشيراً إلى أن "وزارة الصحة ستحاسب أي صيدلاني يخول عائلته بالعمل في الصيدلية التي تسمح الوزارة له بافتتاحها".

وكانت الصحة العراقية قد أعلنت عن أن تخصيصاتها ضمن موازنة عام ٢٠١٢ بلغت ٦ مليارات دولار ستقوم من خلالها بتنفيذ ٢٢ مستشفى في جميع المحافظات العراقية تمتلك مواصفات عالمية، وبناء ١٥٠ مستوصفاً وتشمل أيضا مبالغ التعاقد مع الأطباء وممرضين من الهند.

خلية الأزمات في بابل تناقش الاستعدادات الأمنية والخدمية لزيارة الأربعين

□ بابل / إقبال محمد

عقدت خلية الأزمات في ديوان محافظة بابل ورشة عمل بحضور ممثلي الدوائر الخدمية والأمنية لمناقشة الاستعدادات للزيارة الأربعينية ومدى استجابة الوزارات والحكومة المركزية لدعم وإسناد المحافظة بهذا الشأن، إضافة إلى مناقشة عدد من المواضيع منها واجبات الدفاع المدني والاستعدادات الخاصة في حالة إعلان منع التجوال نتيجة لظروف استثنائية تعيشها المدينة.

وقال استشاري خلية الأزمات في المحافظة الدكتور أسامة عبد الحسن بالرغم من استعدادات المحافظة الكبيرة للزيارة المليونية إلا أنها ليست بمستوى ما نطمح إليه وان الدوائر الخدمية تبذل جهودا حثيثة لتقديم افضل الخدمات والحماية الأمنية للزائرين وان هناك تقييما لجميع الدوائر عند انتهاء الزيارة من خلال عقد مؤتمر تقييمي وكذلك تحديد الوزارات التي لبت احتياجاتنا من عدمها، مؤكدا ان هذه السنة تعتبر الأفضل من حيث عدد الكوادر والعاملين وعدد المواكب حيث يجد الزائر خدمة مجتمعية وحكومية.

من جانبه قال المقدم محمد جاسم من مديرية الدفاع المدني نحن لدينا خطة سنوية بالتنسيق مع الدوائر المحلية والخدمية وقيادة شرطة بابل بنشر مفارز في المحافظة، وقد أتتنا عجلات إسناد من محافظات اخرى منها واسط وبغداد والمثنى وتم توزيعها حسب متطلبات الخطة.

وأضاف انه بناءً على توجيهات أمانة رئاسة الوزراء بتشكيل هيئات لمتابعة أعمال الدفاع المدني تم تشكيل هيئة في المحافظة برئاسة المحافظ وعضوية كل من قائد الشرطة ومديري المرور والدفاع المدني والبلديات والكهرباء والموارد المائية وكافة الدوائر الخدمية وهي مسؤولة مسؤولية كاملة عن تنفيذ خطة الدفاع المدني في المحافظة وجميع الدوائر.

فيما أوضح مدير التخطيط والمتابعة في بلدية الحلة المهندس حيدر علي جواد ان المديرية قامت بإعداد خطة متكاملة لغرض استنفار الجهد الآلي والبشري خدمة لزوار الإمام الحسين (ع) المتوجهين إلى كربلاء من جميع المحاور المتعلقة بنطاق عمل المديرية بأقسامها الخمسة إضافة إلى قيام الجهد الآلي بتوفير الدعم والإسناد الى الدوائر الخدمية الأخرى كما وتقوم الدوائر الخدمية للمديرية بتوزيع مجموعة من الأكياس والحاويات على الطرق لرمي مخلفات الأطعمة والنفايات الأخرى.

اما مدير جمعية الهلال الأحمر العراقي أمير كامل محمد فقد أكد بان الجمعية قامت بنصب مفارز في جميع أقضية ونواحي المحافظة وتم اختيار الاماكن المخصصة لمرور الزائرين حيث تم نصب ٥ مفارز في قضاء المسيب و٢ في الهاشمية وتم نصب مخيمات مركزية يضم كل مخيم بحدود ٢٠ خيمة مع سرادق في مركز المحافظة ومداخلها ومخارجها باتجاه أبي غرق وهذه السرادق مجهزة بالإسعافات الأولية إضافة الى نصب مخيم في المحاويل لإيواء الزائرين القادمين من الصويرة والعزيزية ولدينا مفارز جوالة متواجدة مع الزائرين كما تم تجهيز الدوائر الخدمية بخيم من الهلال الأحمر لغرض تقديم الخدمات وهناك سيارات سيتم توفيرها في حال انتهاء الزيارة الاربعينية لنقل الزائرين إلى مناطق سكناهم.